تقرير: تصاعد اليأس بين السكان المحليين بسبب نقص وفرة المياه بالعراق

تسبب تحويل مسار نهر الفرات في أزمة مياه حادة في بلدة العنكور في قضاء الرمادي، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتصاعد اليأس بين السكان المحليين.

و ذكرت صحيفة "يني شفق" هي جريدة يومية تركية في تقرير جديد لها، أن "ندرة المياه برزت كقضية مأساوية في العنكور بالعراق ، حيث أن بحيرة الحبانية التي كانت مزدهرة ذات يوم ، والتي تمتد على مساحة 140 كيلومترًا مربعًا ، تعاني حاليًا من أزمة مياه ملحة. وأدى الجفاف إلى أزمة إنسانية وبيئية في المنطقة ، بسبب حرارة الصحراء القاسية والمليئة بالنفايات السامة. يبلغ عدد سكانها 13000 نسمة ، ويتوق العديد من هؤلاء السكان المحليين إلى الهروب لكنهم مقيدون ماليًا ، حسبما ذكرت قناة الجزيرة".

نشأ هذا الوضع المثير للقلق من قرار اتخذ قبل تسعة أشهر لتغيير مسار نهر الفرات ، المصدر الرئيسي لقوت البحيرة ، من سوريا إلى الفلوجة، أدى هذا التحويل إلى انخفاض كبير في توافر المياه للسكان المحليين. في محاولة عاجلة لمعالجة هذه القضية ، حشدت الحكومة المحلية ناقلات المياه العذبة. ومع

ذلك ، فقد نفدت هذه الإمدادات الآن. كما انتهت المحاولة الأخيرة لحفر بئر جديد بالفشل ، مما أجبر القرويين على الاعتماد على المياه المعبأة لاحتياجاتهم اليومية.

قدّر مرصد العراق الأخضر ، وهو مراقب بيئي محلي ، أن إعادة توجيه المياه أدت إلى نقص حاد ، مما أثر سلباً على سكان المنقور والمجر. التأثير الاقتصادي ملموس أيضًا ، حيث يتحمل الصيادون السابقون ، مثل فراس محمد ، التكلفة الأسبوعية للمياه المعبأة والدخل المتقطع من العمل اليدوي في المدينة. "على الرغم من رعب وقسوة الحرب ، إلا أنها لا تزال أفضل من العيش في الجفاف وندرة المياه ،" يعرب محمد.

استجابة للأزمة، يدعو نشطاء مثل نورالدين عادل وأمين حامد وسميم سلام وزيد معيوف إلى تحسين الحلول الحكومية وتوفير المياه للأسر المتضررة من خلال التبرعات الطوعية. على الرغم من جهودهم ، لا يزال الافتقار إلى استجابة قوية من الهيئات المحلية والوطنية محبطًا.

تدل الأزمة التي تتكشف حول بحيرة الحبانية على التحديات البيئية الأكبر في العراق.

تحذر وزارة الموارد المائية من أن العراق يتأرجح على حافة أشد نقص في المياه منذ 100 عام ، مما أثر على سبعة ملايين من سكانه. تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 90٪ من أنهار العراق ملوثة ، وتتوقع أنه بحلول عام 2035 ، سوف يفوق الطلب متطلبات المياه في العراق ، مما يلبي 15٪ فقط من احتياجات البلاد.

تفاقمت المشكلة بسبب الديناميكيات الجيوسياسية ، حيث دعا الخبراء إلى استراتيجية تفاوض قوية لتأمين وصول العراق إلى المياه من الدول المجاورة.

يقدم الوضع العراقي صورة صارخة للتفاعل العميق بين ندرة الموارد الطبيعية وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية وبقاء الإنسان. وفي ظل الاستجابة غير الكافية من المؤسسات المحلية والوطنية ، يمكن أن تتصاعد الأزمة ، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة، بحسب الصحيفة التركية.